

## تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب البريطاني بشأن إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة\* (استخلاصات)

23. نخلص إلى أن الآلية الدولية الموقته قامت بدور محدود، إنما مهم، في التخفيف من الأزمة الاقتصادية الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه الأزمة كانت شديدة الوطأة، ويجب عدم الاستهانة بتأثيرها في الوضع السياسي والأمني، وخصوصاً في قطاع غزة.
36. نخلص إلى أن القرار بعدم التعامل مع "حماس" سنة 2007، بعد اتفاق مكة، كان قراراً غير ذي فائدة. كما نخلص إلى أن حكومة الوحدة الوطنية كان في الإمكان أن تتألف، بل كان يجب أن تتألف، في تاريخ أبكر من ربيع سنة 2007. ونوصي الحكومة، في ضوء هذا التقرير، بأن تعلن دعمها الفاعل لتأليف حكومة وحدة وطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
41. نخلص إلى أن عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في تعديل مقاطعته المالية للسلطة الفلسطينية، في إثر اتفاق مكة، خلف ضرراً بالغاً. لقد فشل المجتمع الدولي في إيجاد حلول اقتصادية سريعة لمكافأة تلك العناصر في حكومة الوحدة الوطنية التي احترمت المبادئ الثلاثة للجنة الرباعية، ناهيك عن تنفيذها. ونوصي الحكومة، في ضوء هذا التقرير، بالقيام بإعادة تقيوم قناعاتها السابقة بأن الاتحاد الأوروبي وسائر المجتمع الدولي قد تصرفوا بالكفاية المطلوبة لإيجاد أوضاع تسمح بإعادة المساعدات المباشرة بالسرعة اللازمة. كما نوصي الحكومة، في ضوء هذا التقرير، بتوضيح تأثير تعليق المساعدات لمؤسسات السلطة الفلسطينية سنة 2006 في جعل إعادة المساعدات لحكومة الوحدة الوطنية سنة 2007 أكثر صعوبة.
50. نخلص إلى أن تصرفات قوات الميليشيا التابعة لكل من "حماس" و"فتح" في قطاع غزة مؤسفة، ويجب أن يشجبها الجميع. مع هذا، فإن تصاعد العنف في حزيران/يونيو 2007 ما كان يجب أن يفاجئ الحكومة البريطانية أو غيرها من شركائها الدوليين. كما نخلص إلى أن قرار مقاطعة "حماس"، على الرغم من اتفاق مكة، والتعليق المستمر للمساعدات إلى حكومة الوحدة الوطنية، لم يكونا ليؤديا إلا إلى انهيار هذه الحكومة على الأرجح. كما نخلص إلى أن المجتمع الدولي وإن لم يكن السبب الأساسي للعنف بين الفلسطينيين، إلا إنه فشل في اتخاذ الخطوات الضرورية للتخفيف من إمكان حدوثه.
59. نخلص إلى أن الحكومة أصابت حين قامت بالاتصال بـ "حماس" ضمن مساعيها الرامية إلى تأمين إطلاق ألن جونسون. كما نرحب بدور "حماس" في عملية إطلاقه.
60. نوصي الحكومة، في ضوء فشل المقاطعة في إحراز نتيجة، بالنظر، بصورة عاجلة، في طرق للتعامل السياسي مع العناصر المعتدلة داخل "حماس" بغية تشجيعها على القبول بالمبادئ الثلاثة للجنة الرباعية. كما نخلص إلى أن أي مساع ضمن سياسة "الضفة الغربية أولاً" تهدد عملية السلام. ونوصي الحكومة ببحث الرئيس عباس على الوصول إلى تسوية مع "حماس" بناء على مفاوضات بهدف إعادة تأليف حكومة وحدة وطنية على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة.
64. نخلص إلى أن الآلية الدولية الموقته يجب أن تستبدل بحل أكثر ديمومة يعالج الأزمة الإنسانية العميقة في قطاع غزة. كما نوصي الحكومة بالاستمرار في الضغط على إسرائيل لتأمين وصول المساعدات الإنسانية. ونوصي الحكومة أيضاً، في ضوء هذا التقرير، بأن تحرص على تفسير تعهدات إسرائيل وفق الشريعة الإنسانية العالمية وواجبات المجتمع الدولي لتأمين المساعدات الإنسانية لغزة.
67. نرحب بتعيين رئيس الحكومة السابق [توني بلير] ممثلاً للجنة الرباعية. ونوصي بتواصله مع "حماس" لتسهيل المصالحة بين الفلسطينيين. كما نوصي بتوسيع تفويضه ليشمل العمل الصريح مع إسرائيل والفلسطينيين والدول الإقليمية للمضي قدماً بمباحثات السلام.
73. نخلص إلى أن خريطة الطريق إلى السلام أصبحت غير ذات صلة بدنامية الصراع العربي - الإسرائيلي. إن عدم رغبة اللجنة الرباعية في التصدي بقوة لفشل الجانبين في القيام بتعهداتهما قد قوض فائدتها وسيلة للسلام. ومع ذلك نوصي بأنه مع فشل مسار خريطة الطريق إلا إن أهدافها - قيام دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قابلة

للحياة تتعايش بسلام مع إسرائيل آمنة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967 – يجب أن تبقى أساس أي حل لهذا الصراع.

79. نخلص إلى أن المبادرة العربية للسلام مبادرة إيجابية تستحق أن يأخذها كل الفرقاء في الاعتبار. ونوصي الحكومة بالاستمرار في دعم هذه المبادرة، وبتهيئة الحوار بين الفرقاء بشأن القضايا الخلافية، مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ما أمكن.

83. نخلص إلى الترحيب الحار بتركيز الحكومة على تطوير خريطة طريق اقتصادية للسلام في الشرق الأوسط. إلا أننا نخلص إلى أن توسيع انتشار حواجز الطرق الإسرائيلية، ونمو المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، هما من العوامل التي كان لها تأثير ضار في الوضع الاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة. نوصي الحكومة في ضوء هذا التقرير، بتزويد اللجنة بمستجدات التقدم الذي أحرز في تنفيذ اتفاقية تسهيل الحركة والانتقال. كما نوصي الحكومة بإجراء تقييم موضوعي بشأن ما إذا كان إلغاء نقاط التفتيش والحواجز يشكل تهديداً ملموساً لأمن دولة إسرائيل. ■

(\*) المصدر: <http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200607/cmselect/cmfaaff/363/36305.htm>

يمكن مراجعة النص الكامل للتقرير بلغته الأصلية (الإنكليزية) في موقعه على الشبكة الإلكترونية، وكذلك في موقع "مجلة الدراسات الفلسطينية".

ترجمة: سوسن الخولي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)